"التوثيق والهوية الوطنية"[92]

تمثل دراسة التاريخ والعناية به مكوناً أساسياً من مكونات الدولة الحديثة، وهي جزء لا يتجزأ من البناء الحضاري للشعوب، إذ أنها تنبع من تراث المجتمعات وشعورها بالفخر والاعتزاز بإرثها وماضيها.

ونتيجة لذلك فإنه يمكن ملاحظة تزامن التقهقر الحضاري عند بعض الأمم مع إهمالها لتاريخها من جهة، وتقمصها تراث وعادات الدول الاستعمارية من جهة أخرى.

وتعمد الشعوب غير المتحضرة إلى استخدام تاريخها -كلما رجعت إليه- بأسلوب عبثي؛ إذ يتغاضى مؤرخو فترة الانحطاط عن أهم معالم التاريخ، وأنصع صفحاته، وأبرز ملامحه، وينبشوا في كوامن مهملاته عن: الروايات الشاذة، والقصص المتهالكة، والأساطير المفبركة، لينسجوا من وحي خيالهم أطماراً بالية تكسو نزعات: الفئوية والعرقية والطائفية النتنة التي تسلك بشعوبهم سبل التردي ومسالك الانحطاط.

ويصبح التاريخ عند هؤلاء مادة لشحن الفئات المتنازعة بالمظلومية الوهمية، والكراهية المقيتة، والضغينة الكامنة بألفاظ اللعن، ومعاني الحقد، ومشاعر السخط، التي تنعكس على سلوك الفرد في حياته العامة إزاء أخيه وجاره وابن وطنه.

بل إن بعض أنامل التلفيق التاريخي المعاصر قد تظاهرت مع التيارات الشعوبية، والنزعات الانعزالية، والانتماءات الفئوية؛ فتعدت على مفهوم: "الوطن"، وتطاولت في سلوكها العبثي لتشكك في مكونات الهوية، وتدلس في مدلولات الانتماء، وتضعف من مشاعر المواطنة.

ولا غرو في أن يكون التاريخ مقياساً للتحضر أو التخلف عند الأمم والشعوب، فالهدف الأساس من دراسة علم التاريخ هو: معرفة الماضي لفهم الحاضر واستشراف المستقبل. فإذا كانت النظرة إلى الماضي تقوم على أسس خاطئة؛ فإن المسيرة الحضارية لا بد وأن تتعرقل، إذ أن ضعف مناهج الدراسة التاريخية، وغياب التحقيق العلمي في مجتمع من المجتمعات تشكل أكبر عوائق التطور السياسي والاجتماعي.

وفي الوجهة المقابلة يمكن ملاحظة ما تبذله الأمم المتحضرة من جهود حثيثة لحفظ تراثها، وتسجيله وتدوينه، ومن ثم تيسير إتاحته للباحثين بأساليب تتميز بالتنوع، وتتسم بروح المسؤولية التي تنبع من الاعتقاد بأن التاريخ يشكل حجر الأساس في فهم: تكوين

---

[92] نشر هذا المقال في: **صحيفة الوطن**، السنة الرابعة، العدد 1227، 20 أبريل 2009، البحرين. ص. 16.

الدولة، وبناء المجتمع، وعلاقة أفراده وجماعاته ببعضهم البعض، إذ إن المكتبات الوطنية في الدول المتحضرة تقوم بدور كبير في البناء الثقافي، وتهتم بسجلاتها التاريخية ومخطوطاتها، وتتباهى بين الأمم الأخرى بها من حيث أسبقيتها في عالم المعرفة وإسهامها في ميادين الإنتاج العلمي:

فالمكتبة الوطنية البريطانية تحتوي على أكثر من 150 مليون عنوان، ويتم إضافة حوالي ثلاثة ملايين عنوان إلى المكتبة كل عام، أما مادتها التاريخية من وثائق وكتب وخرائط ورسومات وتسجيلات وصور؛ فتنساب على مساحة تقدر بأكثر من 625 كيلو متراً تزداد حوالي 12 كيلو متراً كل عام، ويستخدم المكتبة أكثر من 16.000 مستخدم يومياً.

وينافس الأرشيف البريطاني -من حيث الحجم- الأرشيف الوطني الأمريكي الذي تأسس في العاصمة واشنطن عام 1934، ويعتبر من أكبر دور الأرشيف في العالم إذ يحتوي على أكثر من ثلاث مليارات صفحة من مادة مدونة يرجع تاريخ أقدمها إلى عام 1775، بالإضافة إلى خمس ملايين صورة، وإحدى وتسعين مليون قدم من الأفلام الوثائقية المصورة، وما يزيد عن 70.000 شريط مسجل، وعدد كبير من الخرائط والمادة البيانية المحفوظة على الميكروفيلم. ويتضمن الأرشيف الأمريكي سجلات الحكومة المركزية ومواد تتعلق بالعلاقات مع الدول الأخرى، منها السجلات الألمانية واليابانية التي تمت مصادرتها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ويمكن الإسهاب في الحديث عن دور الأرشيف والمكتبات الوطنية العالمية مثل: الأرشيف الوطني البرتغالي في العاصمة لشبونة والذي يحتوي على زهاء ثلاثين مليون وثيقة تنساب على مساحة خمسة وسبعين كيلو متراً، والأرشيف الوطني الهولندي في مدينة دينهاغ، الذي يحتوي على ملايين الوثائق التي تنساب على مساحة 95 كيلو متراً، وأرشيف رئاسة الوزراء العثماني بمدينة إسطنبول، والذي يعد ثالث أكبر أرشيف في العالم من حيث كمية الوثائق التي يضمها، إذ يبلغ مجموع الوثائق المحفوظة فيه مائة وخمسون مليون وثيقة.

ومن المؤسف أننا لا نستطيع ضرب أمثلة مشابهة من الاهتمام بالتراث الوطني والوثائق التاريخية في العالم العربي، ففي مقدمة كتابه عن جزيرة العرب تحدث حافظ وهبة عن الظروف التي دفعته لتأليف هذا الكتاب؛ حيث ذكر بأنه قدم إلى دار الإمارة ومقر الحكم في مكة عقب سقوط الحكومة الهاشمية فيها عام 1924، فلفت نظره ما رآه من:

"أكداس الورق المهملة في فناء الإمارة، فدفعني حب الاستطلاع إلى معرفة ما تحويها، وما كنت أعتقد أن من بينها أوراقاً ذات أهمية تذكر، غير أني وجدت الأمر على خلاف ما ظننت؛ وجدت السجلات الإدارية للحكومة الهاشمية كما وجدت كثيراً من الأوراق السياسية الهامة التي لها علاقة بالثورة العربية والحركة العربية في أطوارها المختلفة".[93]

والحقيقة هي أن الكثير من المهتمين بجمع الوثائق العربية يسردون قصصاً شبيهة تنم عن إهمال كبير للوثائق في العالم العربي، ولذلك فإن البحث في الوثائق العربية أمر صعب بالمقارنة مع البحث في دور الأرشيف في أوروبا، ولذلك فإن أغلب المصادر العربية تعتمد على المؤلفات التاريخية التي وصلت إلينا مخطوطة ولم يرى بعضها النور إلا في تسعينيات القرن العشرين، وقد قامت هذه المصنفات على جهود فردية لم تكن تحظى بأي دعم رسمي أو تخضع لإشراف مؤسسي، ونتج عن ذلك: النزع إلى استخدام التعابير الإنشائية، والألفاظ المنمقة، والسجع المتكلف، مما أثر بصورة كبيرة على مصداقية هذه المصادر ودقة المعلومات الواردة فيها. وانعكست هذه الظاهرة على معظم المكتبات الوطنية ودور الأرشيف العربية التي يجد الباحث فيها صعوبة كبيرة للحصول على بغيته...إن توفرت!

أما في البحرين فلا شك بأن تاريخها قد حظي باهتمام مؤسسات رسمية وأهلية، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: مركز الوثائق التاريخية الذي تأسس عام 1977، وقد وضعت إدارته على عاتقها مسؤولية: "جمع الوثائق والمخطوطات والصور والخرائط القديمة تلك التي تلقي الضوء على تاريخ المنطقة".[94] وقد بذل المركز جهوداً كبيرة في جمع وثائق البحرين عبر أكثر من ثلاث عقود، إلا أن ظروف المرحلة تتطلب المزيد من الشفافية وتوفير الآليات والتقنية اللازمة لخدمة الباحثين وإتاحة استخدام المجموعات الوثائقية في مجالات البحث التاريخي.

كما تبذل وزارة الثقافة والإعلام جهوداً رائدة في الاهتمام بالمعالم التاريخية في البحرين، وتتجه الأنظار إليها للقيام بجهد مواز في مجال الأرشفة التاريخية والتوثيق،

---

[93]() حافظ وهبة (1967) **جزيرة العرب في القرن العشرين**، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، مقدمة الطبعة الأولى للكتاب.

[94]() عبد الله بن خالد الخليفة (2004) "مسيرة مركز الوثائق التاريخية في ربع قرن"، **مجلة الوثيقة**، ع 45، يناير 2004، ص. 149.

إذ تتضمن قاعة الوثائق والمخطوطات بمتحف البحرين الوطني الذي تأسس عام 1988، مجموعة وثائق هامة، ومصنفات نادرة تتناول العلوم الدينية واللغة العربية وبعض المخطوطات التاريخية.

أما في إطار الجمعيات الأهلية؛ فقد كان لجمعية تاريخ وآثار البحرين التي تأسست عام 1953، دور مهم في إثراء المكتبة المحلية بمصنفات تاريخية عديدة، وإن كان اهتمامها متوجهاً نحو آثار البحرين بالدرجة الأولى.

وعلى الرغم من أهمية ما تم جمعه من وثائق تاريخية حول تاريخ البحرين، إلا أن الكم الأكبر من هذه السجلات لا تزال موزعة في أماكن مختلفة في وزارات الدولة ومؤسساتها، وتستدعي الحاجة الملحة بذل جهود أكبر لجمع السجلات الحكومية والوثائق الرسمية والأوراق الخاصة في أرشيف وطني، وتوفير نظام فهرسة موحد على نمط المكتبات الوطنية ودور الأرشيف الحديثة.

إن مملكة البحرين قد استهلت الألفية الثالثة بنهضة شاملة ومشروع إصلاحي واعد، ولا بد أن تتواكب هذه النهضة مع حركة علمية مؤصلة تهدف إلى توثيق هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ البحرين، ووضع لبنات البناء المؤسسي السليم لجمع الوثائق الرسمية والمادة التاريخية، وتوفيرها لكافة الباحثين والمهتمين بتاريخ البحرين، بحيث تنتج عنها سلسلة بحوث منهجية تتسم بالإنصاف، وتقضي على الأوهام والتراث السلبي المتراكم عبر الأجيال الغابرة.

ولتحقيق النجاح لهذا المشروع فإنه ينبغي أن لا يقتصر كادره على مجموعة من الإداريين والموظفين، بل يجب أن تشكل له هيئة تسهم فيها: المؤسسات الرسمية المختصة، ومراكز البحث التاريخي، والباحثون والأكاديميون المختصون في علم التاريخ، بالإضافة إلى ضرورة استقطاب كل من تتوفر فيه الأهلية من المهتمين بالحفاظ على تراث البحرين وإرثها الثقافي والحضاري، كما يجب أن يوفر لهذا المشروع مقر يتناسب مع أهميته وحجمه، وأن تتوفر فيه الإمكانات التقنية والفنية لحفظ ذاكرة البحرين وهويتها التاريخية وإتاحتها للدارسين والباحثين.

ولا بد لمثل هذا المشروع من أن يكون شاملاً في نظرته، واسعاً في أفقه بحيث يتناسب مع طبيعة المرحلة، وينسجم مع إطار الزمان، ويتواكب مع ظروف المكان: فالتأريخ للكيانات السياسية التي نشأت في البحرين لا يقتصر على أرخبيل الجزر التي تشكل مملكة البحرين اليوم، بل هو سجل حضاري واسع لجميع الدول التي نشأت في شرقي شبه الجزيرة العربية منذ أقدم العصور، حيث مثل مفهوم "البحرين"، مفهوماً أوسع

ومجالاً أكبر من إطاره المكاني المعاصر. وبالإضافة إلى ذلك فإن تاريخ الاستيطان البشري في البحرين يعد من أقدم ما دون في تاريخ البشرية، وقصة الحضارة فيها تعتبر من أهم ما دون في تاريخ حضارات الشرق القديم، ولا بد من تواجد أرشيف وطني يسعى إلى جمع المادة الأولية لهذا التاريخ العريق من جميع مصادره، ولا شك بأن الاستثمار في هذا المجال يعزز مفاهيم المواطنة، ويرفد روح الاعتزاز بإرث الوطن وتاريخه المديد.[95]

[95] لمزيد من المعلومات حول مصادر تاريخ البحرين الحديث، يمكن مراجعة: د. بشير زين العابدين (2006) **مقدمة في مصادر تاريخ البحرين الحديث والمعاصر**، مؤسسة الأوراق الجديدة، الكويت.